مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: النظام السياسي الفيدرالي البلجيكي ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي
اسم الكاتب: م.م. رنا مولود شاكر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/531
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 10:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

النظام السياسي الفيدرالي البلجيكي ودوره في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي

م.م رنا مولود شاكر
جامعة بغداد / مركز الدراسات الدولية
قسم الدراسات الأوروبية

Abstract

Federal system is the only system capable of uniting entities civilian vehicle in the structure of a State, or a society marked by difference of religious or historical, linguistic or national, Federalism seeks to unify those different entities within the framework of one state, therefore, prepared by specialists from many systems that have the value great democracy, as it allows the existence of legislation and local administrative systems, be more appropriate in favor of those entities.

Federalism combines independence and integration, between centralization and decentralization, and between national unity and autonomy, to ensure the rights of each class or component lives within the framework of the central state, that the phenomenon of federalism has become an indicator of interest in the principles and the rights of minorities and ethnic and religious nationalism and respect, and despite the application of federal varies from one country to another, according to the reality and specificity of each community and country, but the experience of federal Belgium has proved the contrary, They are inspired by her experience of many experiments the federal various Fbljika affected by the quoted ones, but they are compared to those experiences of the most

successful federations in the world, as a result of adoption of a new method in their application, are pursuing a decentralized governance and the application method of consensual democracy, which provided for the people of the Kingdom of Belgium deal better of social justice and political balance, which contributed to the sustainability of peaceful coexistence between all components of the Belgian people disagreeing.

And so was able to experience the federal Belgium to play a major role in achieving unity and political and social stability, this experience changed the political face of it, Its political system is today among the most flexibility in light of its Constitution, Federal, which gave it a high degree of sophistication and perfect the social, political and economic compared to other European countries.

الملخص

يعد النظام الفيدرالي النظام الوحيد القادر على توحيد كيانات مدنية مركبة في بنية دولة ما، أو مجتمع يتميز بالاختلاف الديني أو التاريخي أو اللغوي أو القومي، فالفدرالية تسعى إلى توحيد تلك الكيانات المتباينة ضمن إطار الدولة الواحدة، لذا يعدها الكثير من المختصين من الأنظمة التي تمتلك قيمة ديمقراطية كبيرة، لأنها تسمح بوجود تشريعات ونظم إدارية محلية، تكون أكثر ملائمة لصالح تلك الكيانات.

فالفدرالية تجمع بين الاستقلالية والاندماج، وبين المركزية واللامركزية، وبين الوحدة الوطنية والاستقلال الذاتي، لضمان حقوق كل فئة أو مكون يعيش داخل إطار الدولة المركزية، إن ظاهرة الفيدرالية أصبحت مؤشرا للاهتمام بمبادئ وحقوق الأقليات والاثنيات الدينية والقومية واحترامها، وعلى الرغم من إن تطبيق الفيدرالية يختلف من دولة إلى أخرى، طبقا لواقع وخصوصية كل مجتمع ودولة، إلا إن التجربة الفيدرالية لبلجيكا اثبت العكس، فهي استلهمت تجربتها من

العديد من التجارب الفيدرالية المختلفة، فبلجيكا تأثرت بها واقتبست منها، لكنها تعتبر مقارنة بتلك التجارب من انجح الفيدراليات في العالم، نتيجة لاعتمادها لأسلوب جديد في تطبيقها، تمثل بانتهاج الحكم اللامركزي وتطبيق أسلوب الديمقراطية التوافقية، مما وفر لشعب المملكة البلجيكية قدرا أوفر من العدالة الاجتماعية والتوازن السياسي، مما أسهم في ديمومة التعايش السلمي بين جميع مكونات الشعب البلجيكي على اختلافه.

وهكذا استطاعت التجربة الفيدرالية لبلجيكا من لعب دور كبير في تحقيق الوحدة والاستقرار السياسي والاجتماعي، فهذه التجربة غيرت الوجه السياسي لها، فنظامها السياسي يعد اليوم من أكثر الأنظمة مرونة في ظل دستورها الفيدرالي، الذي منحها درجة عالية من التطور والكمال الاجتماعي والسياسي والاقتصادي مقارنة بدول أوروبية أخرى.

المقدمة

تعد بلجيكا مملكة اتحادية صغيرة من حيث المساحة والسكان ومع ذلك فهي تكتسب اهمية كبيرة على المستوى الاقليمي والدولي معا، اذ انها تمثل مقرا للعديد من مؤسسات الاتحاد الاوروبي وحلف شمال الاطلسي والمنظمات الدولية الاخرى، فالعاصمة بروكسل تمثل اليوم عاصمة اوروبا السياسية واول عاصمة في العالم طبقا لعدد البعثات الدبلوماسية المتواجدة فيها، ونتيجة لذلك اصبحت هذه الدولة محطة استقطاب عالمية لكل انواع النشاط السياسي والاقتصادي والثقافي.....الخ.

وتتمتع بلجيكا بنظام سياسي فريد من نوعه فشكل الحكم فيها ملكي دستوري ديمقراطي برلماني في ظل اتحاد فيدرالي، اذ صدر رابع واخر دستور لها في ١٤ يوليو عام ١٩٩٣ والذي بات يعرف اليوم بالدستور الفيدرالي، والاخير غير الوجه السياسي لبلجيكا بشكل كبير اذ حولها من دولة بسيطة ومركزية الى دولة مركبة وفيدرالية، وهذا الامر اكسب نظامها السياسي مرونة اكثر في تعاطيها مع التنوع الذي يتميز به الشعب البلجيكي، لذلك يصف الكثير من المختصين السياسين بان افضل شكل من اشكال الديمقراطية الليبرالية المتقدمة واحسنها تطبيقا بات موجودا

اليوم في بلجيكا لما يتمتع به شعبها من عدالة ومساواة على مختلف الصعد دونما تمييز، غير ان تحقيقها لمثل تلك المكانة لم يكن بالسهولة التي يظنها بعض، فطوال الأربعين سنة الماضية عانت بلجيكا العديد من الازمات السياسية الداخلية والتي هددت مستقبل استقرارها السياسي ووحدة بلادها مرات عدة، بسبب غياب التجانس القومي واللغوي في شمال وجنوب البلاد، وعلى الرغم من قيام الحكومات البلجيكية المتعاقبة بالعديد من الاصلاحات السياسية والدستورية لتخفيف حدة هذا الاختلاف الا ان جميعها قد باءت بالفشل، ونتيجة لذلك بدا صناع القرار السياسي في بلجيكا يسعون الى ايجاد قاعدة اساسية وقوية للمحافظة على استقرار ووحدة البلاد، وبنفس الوقت تحقيق انسجام فعلي بين مكونات الشعب البلجيكي على اختلاف انتماءاته وتوجهاته وبشكل يخدم ويحقق تطلعاته للمشاركة في الحياة السياسية بطريقة أكثر ديمقراطية وعدالة، وهكذا أصبح تبني الفيدرالية هي الحل الامثل لتحقيق ذلك،... وينصرف مضمون هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات الآتية:-

١- هل تعد الفيدرالية من اكثر الانظمة ديمقراطية، وهل ان تبنيها كنظام سياسي من قبل الدول التي تتسم مجتمعاتها بالتنوع والاختلاف والتي تعاني كثير من الازمات الداخلية سياسيا واقتصاديا نتيجة لذلك، سيسهم في تحقيق الاصلاح والاستقرار السياسي لها فعليا.

٢-هل ان تبني بلجيكا للنظام السياسي الفيدرالي قد ساعدها في الوصول الى درجة عالية من التطور والكمال الاجتماعي والاقتصادي مقارنة بدول اوروبية اخرى اتصفت مجتمعاتها بانسجام اكبر واكثر استقرارا منها، وهل للفيدرالية دور كبير في تحقيق الوحدة والاستقرار السياسي والاجتماعي للشعب البلجيكي.

وبهدف التحقق من صحة هذه الفرضية سيتم تناول موضوع الدراسة عبر ثلاثة مباحث:-

المبحث الاول:- ماهية الفيدرالية وجذورها التاريخية.

المبحث الثاني:- طبيعة التكوين الاجتماعي والسياسي في بلجيكا.

المبحث الثالث:- تحول المسار السياسي في بلجيكا نحو الفيدرالية

المبحث الاول:- ماهية الفيدرالية وجذورها التاريخية

اولا:- تعريف مفهوم الفيدرالية

لقد تعددت الآراء والاتجاهات حول تعريف مفهوم الفيدرالية والتي يتقارب بعضها من حيث المعنى والمضمون، فهي ليست من المفاهيم الحديثة كما يعتقد البعض، فهي بالأصل مصطلح يوناني قديم مأخوذ من كلمة **fides** بمعنى الثقة وكلمة " **(federal)** تعني الاتحاد أو الاتفاق الاختياري المكتوب والملزم بموجب عقد أو دستور بين عدد من الدول أو الكيانات السياسية لتشكيل حكومة اتحادية بصورة فيدرالية واحدة ومتساوية التمثيل تتنازل فيها الإطراف عن بعض صلاحياتها لإقامة هيكلية حكومية مركزية مشتركة من جهة وتشكيل حكومات في وحدات سياسية اصغر من جهة أخرى"(١)، وهذا يعني إن الوحدات الإدارية التي تسمى بالأقاليم أو المقاطعات تحتفظ كل منها في ظل الدولة الفيدرالية ببعض الاستقلال الداخلي لكن الشخصية الدولية والسيادة الخارجية تحتفظ لابل تنفرد بها الحكومة المركزية، وهناك من يصف الفيدرالية بأنها مصطلح "معياري وليس وصفي يشير إلى التشجيع على نظام حكومي متعدد المستويات بحيث يضم عناصر من الحكم المشترك والحكم الذاتي في الأقاليم وقيمته تقوم على أساس المصداقية المفترضة التي تجمع مابين الوحدة والتعددية"(٢)، ويقصد بفكرة الجمع ما بين الوحدة والتعددية إن الفيدرالية كنظام سياسي هي وحدها القادرة على استيعاب الهويات المميزة والمختلفة داخل أطار الدولة الواحدة أو الولايات أو الأقاليم المتعددة والحفاظ عليها ضمن اتحاد سياسي اكبر حجما يضمن ترسيخ اللامركزية والمركزية والمحافظة عليهما معا، ولذلك يصف بعض إن الفيدرالية " ماهي إلا كيانات مدنية مركبة تضم وحدات مكونة قوية وحكومة عامة قوية ولكل منها سلطات عهد بها الشعب إليها بموجب الدستور الفيدرالي والذي يعطي صلاحية لكل منها في التعامل المباشر مع المواطنين من

حيث ممارسة السلطة التشريعية والإدارية والضريبية"(٣) أي إن الحكومة القوية وهي المركزية تحتفظ بالسلطات السيادية الكبرى كالدفاع والسياسية الخارجية والميزانية العامة والعملة النقدية أما السلطات الأخرى كالتعليم والثقافة والصحة والتوجه الديني والشؤون الخدمية ....الخ تكون من اختصاص المكونات او الوحدات التي تعرف ب أو الولايات المنضوية تحت لواء الاتحاد المركزي، وقد تشارك تلك الوحدات او الاقاليم الحكومة المركزية في السلطات السيادية الا ان هذه المشاركة تختلف طبقا لطبيعة وشكل الدستور والياته والتي تختلف ايضا بحسب شكل الاتحاد الفيدرالي وطبيعة نشأته من دولة الى اخرى، ولهذا عرف بعض المختصيين السياسين الفيدرالية بانها تمثل" نظام لتوزيع الصلاحيات بين حكومتين او اكثر وتمارسان على مجموعة من الناس نفسها وعلى الاقليم الجغرافي ذاته ضمن نظام قانوني يقوم على اساس قواعد دستورية واضحة تضمن العيش المشترك لمختلف القوميات والاديان والمذاهب والاطياف في اطار دولة واحدة"(٤) والفيدرالية تنشا دوما نتيجة لاتحاد طوعي بين مكونيين او اكثر لتشكيل مكون او كيان اكبر يتمتع الجميع من خلاله بالتعايش الانساني القائم على اساس الوحدة والتعاون والتوافق والمصالح المشتركة، وعليه يمكننا ان نعرف الفيدرالية بانها شكل من اشكال الانظمة السياسية المعاصرة والتي تسعى الى تحقيق عملية توافق بين ماهو متناقض في بنية دولة ما اومجتمع معين يتميز بالاختلاف الديني اوالتاريخي او اللغوي او القومي...الخ، بمعنى انها تسعى الى الدمج مابين الاستقلالية والاندماج ومابين المركزية واللامركزية وبين التكامل والتجزئة في ان، عبر ضمان كل فئة او مكون مختلف عن الاخر داخل الدولة الواحدة حق ادارة امورسلطاتها من تشريعية وتنفيذية وقضائية بنفسها لكنها تبقى ضمن اطار الدولة الواحدة المركزية، وعلى الرغم من هذه الاستقلالية في ادارة امورها الاانها تبقى خاضعة مباشرة الى الحكومة المركزية طبقا لآلية يتم وضعها والاتفاق عليها مسبقا بين جميع الاطراف المكونة لهذا الاتحاد الفيدرالي.

ويختلف تكوين ونشأة الدول الفيدرالية فبعضها ينشأ نتيجة لاتحاد كيانات او ولايات متعددة تشترك شعوبها بمقومات اجتماعية ودينية وتاريخية وقومية متماثلة فيتنازل بعضعها للبعض الاخر عن جزء من سلطاتها الداخلية وسيادتها الخارجية لتتوحد ضمن اطار دولة فيدرالية واحدة ومن ابرز هذه الدول هي الولايات المتحدة الامريكية والمانيا الاتحادية وسويسرا وكندا، او قد تنشأنتيجة لتفكك دولة كبيرة يعاني شعبها العديد من التناقضات الداخلية على المستوى القومي والديني واللغوي والحضاري الى غير ذلك فيطالبوا بحق تقرير مصيرها واستقلالها الداخلي بعيدا عن سيطرة الحكومة المركزية الا انها تبقى ضمن اطار الدولة الواحدة لكن وفق نظام اداري فيدرالي وابرز الدول التي نشأت بهذا الشكل هي المكسيك والبرازيل والارجنتين.

وتتميز معظم الانظمة الفيدرالية بخصائص متشابهه ويمكن تحديدها بالنقاط الآتية:-

١- ان معظم الكيانات الفيدرالية تتميز بأنها تضم في داخلها كيانات تتسم بالتعددية القومية او الدينية او التاريخية وحتى الجغرافية.

٢- تسعى كل الانظمة الفيدرالية الى " التوفيق بين مزايا الوحدة الوطنية والاستقلال الذاتي"(٥).

٣- تكون السلطات الثلاث في الدولة الفيدرالية " تشريعية وتنفيذية وقضائية على مستويين الاول يكون على المستوى الاتحادي كمرجع اعلى والثاني على مستوى الاقليم المحلي وتتمتع بدستور فيدرالي الى جانب دساتير محلية خاصة بالاقاليم"(٦).

٤- توصف الانظمة الفيدرالية بأنها الوحيدة القادرة "على توحيد الدول ذات النظم المتغايرة والمتباينة ضمن اطار الدولة الواحدة ولهذا هي تنطوي على قيمة ديمقراطية كبيرة لانها تسمح بوجود تشريعات ونظم ادارية خاصة محلية تكون اكثر ملائمة لصالح الولاية في اطار الدولة الاتحادية"(٧).

٥- يؤكد الكثير من المختصيين ان الانظمة الفيدرالية في الوقت المعاصرهي الوحيدة القادرة على استيعاب الشعوب غير المتجانسة والتي تعاني العديد من المشكلات وفي مقدمتها الاقتصادية التي

لم يعد بالامكان حلها ضمن الحدود الضيقة للدولة المركزية خاصة بعد" انتشار اقتصاديات السوق والتنظيم الصناعي والتغيير التكنولوجي والذي خلق ظروفا اجتماعية واقتصادية باتت تتخذ طابعا عالميا لايتلاءم مع واقع المركزية الاقتصادية الذي تتبناه اية دولة والذي لم يعد يستجيب لمتطلبات شعوبها"(٨) اما الفيدرالية فهي على العكس منها لانها تشجع على اللامركزية الاقتصادية والحكم الذاتي التجاري القائم على التعددية لا التجانس، فالتعددية باتت هي من يضمن ازدهار الاقتصاد اليوم لانها قائمة على التعاون والتنافس في ان واحد وبالتالي الاستجابة لكل متطلبات الشعوب المختلفة في ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة.

ثانيا:- الجذور التاريخية للفيدرالية

تعود جذور الفيدرالية الى حقب تاريخية قديمة جدا اذ يشير العديد من المؤرخيين انها من اقدم النظم السياسية التي عرفتها الانسانية تاريخيا وتعد الدولة البابلية اول من عرف وطبق مثل هكذا نظام اذ وضعت له صياغات عدة ساهمت كثيرا في تحقيق الاستقرار السياسي لها انذاك، كما تشير بعض الوثائق التاريخية ايضا الى ان نظام الفيدرالية كان معمول به ايضا فيما بين" القبائل الاسرائيلية القديمة قبل اكثر من ٣٢٠٠ سنة وتعد دولة المدينة اليونانية او ما كان يعرف بالدول الهيلينية والتي تمتد من اليونان وحتى اسيا الصغرى من ابرز من طبق الفيدرالية اذ اعتمدت تجميع الانظمة الديمقراطية المشاعية بمفهوم الكوميونة اي المجتمعات الطائفية في تكتل واحد" (٩) كوسيلة لتقوية دفاعات هذه الدولة وتعزيز وازدهار تجارتها الخارجية مع العالم، كما نجد الفيدرالية متبعة في عهد الامبر اطورية الرومانية فالاخيرة وضعت ترتيبات وصيغ قانونية ومؤسساتية لاتماثلية في حكمها للدول التابعة لها اما المدن او الدول الضعيفة فقد ارتبطت بنظامها الفيدرالي طمعا منها في تامين الحماية لها والدفاع عنها اذ اعتبرتها الامبراطورية شريكة في نظامها، اما في العصور الوسطى فقد اتبعت العديد من الدول الاوروبية الفيدرالية واعتمدت نظام الحكم الذاتي كوسيلة لوقف

وتحجيم مخاطر الحروب والنزاعات الاهلية التي دامت لعقود من الزمن(١٠)، فبعد قيام حركة الاصلاح الديني التي زادت من حدة الانقسامات الداخلية في اوروبا عامة وايطاليا والمانيا بشكل خاص، ونجد ان سويسرا قد اقامت نوع من الاتحاد الكونفدرالي(١١) عرف باسم نظام الكاونتونات والتي تاسست عام ١٢٩١ وقد نشات في الاصل لاغراض تجارية وامنية وكانت في البداية تضم ثلاث مقاطعات فقط، ومالبث ان استقطب هذا النظام مقاطعات عدة ليتحول بعدها من نظام كونفيدرالي الى اتحاد فيدرالي عام ١٨٤٨، الا انه لم يتم الاعتراف به من قبل الدول المجاورة الا في عام ١٦٤٨ بموجب معاهدة وستفاليا اذ يعدها بعض" الولادة الحقيقية للنظام الاتحادي الفيدرالي لسويسرا وكل ما تبعها من متغيرات وتعديلات عليه طيلة اكثر من من ثلاثمئة وخمسين عاما هي في واقع الامر استمرار لعملية البناء والاصلاح المرتبط بمتطلبات البيئة السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمع السويسري المتعدد الطوائف والمذاهب والاعراق"(١٢)، وعليه يمكن القول ان اول نظام فيدرالي في العصر الحديث هو النظام الفيدرالي السويسري، كما ظهر النظام الفيدرالي ايضا في الولايات المتحدة الامريكية فعلى " اثر الثورة الامريكية اقامت الولايات المستقلة حديثا عن التاج البريطاني كونفيدرالية لها عام ١٧٨١ الا ان جوانب النقص فيها وتبني مقترحات مؤتمر فيلادلفيا لاصلاحها عام ١٧٨٧ حولها الى نظام فيدرالي والذي اعلن رسميا عام ١٧٨٩"(١٣)، ويشير بعض المختصين ان الاسباب الرئيسية وراء نشأة الفيدرالية في الولايات المتحدة الامريكية هي اسباب ادارية ووظيفية خاصة بعد توسع الصناعة فيها نتيجة لتأثرها بالثورة الصناعية التي شهدتها اوروبا ، واليوم يوجد حوالي ٢٥ دولة تطبق الفيدرالية تضم اكثر من ٤٠٪ من سكان العالم مثل كندا واستراليا والمانيا وبعض جمهوريات امريكا اللاتينية والهند الصينية وماليزيا...الخ، والملاحظ على جميع هذه الفيدراليات المعاصرة انها غير متشابهة من حيث التطبيق فكل واحدة منها قد نشأت لاسباب مختلفة عن الاخرى، ولذلك تصنف الفيدرالية

من حيث نشأتها الى انواع متعددة فهناك الفيدرالية الجغرافية والسياسية والادراية والتعاونية والمتباينة، وكل نوع منها مرتبط بطبيعة وخلفية المجتمعات التي اتفقت على اتباع مثل هكذا نظام سياسي كوسيلة لحل المشكلات التي تعاني منها اذ وجدت في الفيدرالية الحل الامثل لازدهارها واستقرارها بشكل دائم، وتعد الفيدرالية البلجيكية من احدث الفيدراليات المعاصرة في اوروبا والعالم، ومن الوهلة الاولى نجد ان التجربة البلجيكية قد قامت لاسباب متعددة اثرت كثيرا على واقع نظامها السياسي واستقراره لفترة طويلة، فما هي تلك الاسباب وماهي طبيعة الاجراءات التي اتخذتها لتصبح دولة فيدرالية، هذه المسائل سيتم مناقشتها بالتفصيل في المبحث القادم.

المبحث الثاني:- طبيعة التكوين الاجتماعي والسياسي في بلجيكا

اولا:- طبيعة التكوين الاجتماعي

شكل التنوع الثقافي واللغوي في بلجيكا المشكلة الاولى لها على مدى التاريخ، فقبل استقلالها كانت بلجيكا واقعة تحت الاحتلال الفرنسي من عام ١٧٩٥وحتى عام ١٨١٥ بعد هزيمة نابليون الشهيرة على يد القوى الاوروبية الكبرى، والاخيرة ساهمت بتاسيس مملكة هولندا والتي ضمت المقاطعات البلجيكية اليها، الا ان البلجيكيين رفضوا هذا الانتماء فثارت في بلجيكا معارضة شديدة ضد الحكم الهولندي والذي استمر لسنوات حتى قيام الثورة البلجيكية الشهيرة والتي ادت الى استقلالها عام ١٨٣٠ (١٤)، الا ان الدول الاوروبية الكبرى لم تعترف بهذا الاستقلال الا في عام ١٨٣٩ ومنذ الاستقلال وحتى الحرب العالمية الاولى شهدت البلاد نهضة اقتصادية وثقافية واجتماعية متميزة، الا انها مالبثت ان تعرضت الى الاحتلال ولمرتين خلال الحرب العالمية الاولى والثانية من قبل المانيا التي خسرت الحربين وعلى اثرها تم ضم بعض الاقاليم الالمانية الى بلجيكا، ونتيجة لسلسلة الاحداث التاريخية هذه اصبح التكوين الا جتماعي في بلجيكا يضم قوميات وفئات اجتماعية مختلفة ومتمايزة عن بعضها البعض ثقافيا ودينيا ولغويا، اذ تنقسم التركيبة السكانية فيها" الى عدة اقسام تضم

الفلامنك ويشكلون نسبة ٥٨٪ والوالون نسبة ٤١٪ اما الالمان فيشكلون نسبة١٪"(١٤)، وهذه التركيبة هي حسب اخر احصاء اجري عام ٢٠٠٧ اذ بلغ عدد سكان بلجيكا حوالي (١٠,٥٩٢٠٢٢٦) مليون نسمة وبمعدل سكاني يصل الى(٠,١٢٪) واضافة الى السكان الاصليين في بلجيكا يوجد حوالي مليون ونصف المليون مهاجر من مختلف الجنسيات فيها، ونتيجة لهذا التعدد في التركيبة الاجتماعية تنوعت ايضا التركيبة اللغوية فسكان بلجيكا لاتجمعهم لغة واحدة وانما عدة لغات فالفلامنك يتحدثون اللغة الهولندية بنسبة ٦٠٪ اما الوالون فيتحدثون اللغة الفرنسية٤٠٪ وقليل هم الناطقيين باللغة الالمانية، ولذلك نجد انه منذ" استقلال بلجيكا وحتى اعلان الفيدرالية فيها لم تتمكن ابدا من ايجاد صيغة مقنعة لتوحيد اللغة في البلاد ولهذا تم تقسيمها الى مجتمعات لغوية لتتلاءم مع طبيعة تكوينها الاجتماعي اما العاصمة بروكسل فتكون اللغة الرسمية فيها ثنائية تجمع بين الفرنسية والهولندية"(١٥)، والحال هذا ينطبق ايضا على التركيبة الدينية في المملكة فالديانة الرسمية للبلاد هي المسيحية اذ يشكل حوالي ٧٥٪ من السكان المذهب الكاثوليكي و١٥٪ منه المذهب البروتستانتي والباقي يشكلون ديانات اخرى مختلفة كاليهودية والاسلامية والبوذية...الخ، ويبدو ان التنوع الذي تميزت به المملكة على صعيد تكوينها الاجتماعي والذي ضم قوميات وديانات وثقافات مختلفة قد ادى الى انعدام حالة التجانس فيها، ولهذا يؤكد المختصون في الدراسات السياسية والاجتماعية ان الدول التي يغيب فيها اي شكل من اشكال التجانس الاجتماعي تعاني دوما من حروب او صراعات داخلية مستمرة(١٥)، وهذا الامر هو ماتعانيه تماما بلجيكا فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهي تعاني العديد من الازمات على صعيد سياستها الداخلية بسبب الانقسام والتناحر القومي واللغوي خاصة بين الفلامنك والوالون، وهذا ما جعل المملكة تعاني سلسلة من المعوقات على الصعيد السياسي والاقتصادي لكنها بقيت مخفية وراء ستار الحكومات المتعاقبة واصلاحاتها الدستورية والسياسية، الا

ان الاخيرة لم تفلح في انهاء اوتخفيف حدة الصراعات الداخلية لديها والتي كانت تصطدم دوما بحاجز الانقسام القومي واللغوي المستعر فيها، الامر الذي هدد استقرار ووحدة البلاد مرات عدة وصلت ذروتها عندما حدثت اعمال عنف وحرائق متعمدة في بلجيكا عام ١٩٨٩ كادت ان تؤدي الى حرب أهلية لاتحمد عقباها(١٦).

ثانيا:- طبيعة التكوين السياسي

نشأت المملكة البلجيكية على اثر قيام ثورة عام ١٨٣٠ واعلانها كدولة مستقلة ذات نظام ملكي مطلق بعد انفصالها عن العرش الهولندي، وصدر اول دستور لها عام ١٨٣١والاخير حول نظام الحكم فيها" الى ملكي دستوري برلماني ديمقراطي ذو ادارة مركزية موحدة والملك لايمكنه حكم وادرة البلاد الا عن طريق مجلس الوزراء والذي بات هو من يتمتع بصلاحيات واسعة خاصة بعد تأثرالحياة السياسية في بلجيكا بالثورة الفرنسية وإعلانها الشهير والنموذج البرلماني البريطاني"(١٧)، وخلال هذه الحقبة لم يؤثر غياب التجانس الاجتماعي في المملكة على واقع الحياة السياسية فيها، وربما مرجع ذلك يعود الى ان المملكة كانت في طور البناء والتأسيس كدولة مستقلة إسوة بالدول الاوربية الآخرى، ولهذا تناوب على استلام السلطة كلا القوميتين وحسب حصولها على الأكثرية في الانتخابات، إذ حكمت الاكثرية الليبرالية الفرنسية بين الاعوام ١٨٤٧الى ١٨٨٤، اما الاكثرية الكاثوليكية الهولندية فقد حكمت خلال الاعوام ١٨٥٧الى ١٩١٩(١٨)، وابرز مضامين هذا الدستور هو تبنيه للنظام الانتخابي النسبي ذي التصويت المحدود بالفئات البرجوازية ورجال الدين والمتعلمي، وكان التصويت في الانتخابات امر غير اجباري الا ان هذا الوضع قد تغير منذ عام ١٨٩٢ فاصبح التصويت اجباريا في بلجيكا ولازال حتى وقتنا الحاضر، غير ان اشكالية غياب التجانس الاجتماعي في المملكة مالبث ان بدأ بالظهور والتأثير على طبيعة التكوين السياسي في بلجيكا، فمنذ الحرب العالمية الاولى زالت مظاهر التناوب على السلطة بين كلا القوميتين إ ذ استأثرت القومية الفرنسية بمقاليد الحكم (١٩)، خاصة بعد صدور دستورها الثاني عام ١٩٢١ والذي تبنى

نظام الاقتراع الشامل ولكلا الجنسين فبموجب هذا الدستور تم منح المرأة حق التصويت بالانتخابات، والغاء قاعدة عدم المساواة في التصويت واعتماد مبدأ تعدد الاصوات وبذلك بدأت بلجيكا توسع من شكل وحجم الديمقراطية لديها، ورغم صدور العديد من القوانين الجديدة والاصلاحات الدستورية على الدستور الاول الا اننا نجد ان كلا الدستورين يشتركان في امر مهم وهو واتباع نهج الادارة المركزية ذي الادارة الموحدة، ونتيجة لاتباع هذا النهج واستئثار القومية الفرنسية بمقاليد الحكم نشب الصراع الداخلي حول من يسيطر على السلطة بين المجتمع البلجيكي غير المتجانس، إذّ اجريت العديد من الاصلاحات القانونية والسياسية كمحاولة لأمتصاص حدة تلك الخلافات، الا انه لم يخفف ذلك ويبدو ان تأثر بلجيكا بالأزمة الرأسمالية العالمية وقيام الحرب العالمية الثانية جعل من شعب وحكومة المملكة ينشغلان بامور اخرى بعيدة عن هذا الصراع، لكن مالبث ان عاد النظام السياسي البلجيكي يواجه خطر هذا الصراع من جديد والذي اخذ هذه المرة منحى أخر، "إذ ظهرت مشكلة التنوع اللغوي بين الناطقين باللغة الفرنسية والهولندية وتفاقمت حدة هذه الازمة في ستينات القرن الماضي، ولذلك تم اصدار تعديل دستوري في عام ١٩٦٣ للحد من هذه الازمة ومحاولة إنهاءها تماما وبموجب هذا التعديل اقر ما يسمى بالأقاليم اللغوية الأربعة"(١٩)، إذ تم تقسيم بلجيكا الى اربعة مناطق لغوية هي الفلامنك و والوالونيا والالمانية وبروكسل العاصمة، لكن هذا التعديل لم يلغي طبيعة الصراع اللغوي مما ادى الى اصدار دستور عام ١٩٧٠ كمحاولة جديدة من قبل صانع القرار البلجيكي لابعاد شبح الانقسام القومي واللغوي الذي بات يهدد فعليا وحدة البلاد واستقرارها، ولعل ابرز ما تضمنه هو انتهاجه لمبدأ اللامركزية ذي الادارة شبه الموحدة، وفي منتصف السبعينات "نشطت حركة مطالبة شعبية من قبل سكان الشمال الفلامنك اذ طالبوا باعطائهم حقوق متساوية اسوة بسكان الجنوب الوالون، وانطلاقا من مبدأ المساواة بين المواطنين وحقوق الإنسان"(٢٠)، وعلى اثر ذلك انطلقت

سلسلة من التعديلات القانونية والسياسية على هذا الدستور وابرزها كان في عهد حكومة ليوتندرمان عام ١٩٧٧ "إذ تم عقد اتفاقية ايكومنت وبموجبها قسمت بلجيكا الى ثلاث مناطق جغرافية لغوية وهي منطقة الشمال للفلامنك الناطقيين بالهولندية ومنطقة الجنوب للوالوان الناطقين بالفرنسية ومنطقة بروكسل ثنائية اللغة"(٢١)، كما تم منح كلا المنطقتين الشمالية والجنوبية صلاحيات لامركزية ادارية وبشكل واسع ولهذا يعد بعض المختصين السياسين ان دستور عام ١٩٧٠ يمثل المرحلة الانتقالية مابين النظام السياسي الاداري المركزي والنظام السياسي الفيدرالي في بلجيكا، وقد استمرت عملية التعديلات والاصلاحات القانونية والسياسية على هذا الدستور حتى منتصف ثمانينات القرن الماضي، الا ان جميعها كانت مجرد حل مؤقت للمشكلة القومية واللغوية رغم اشاعة اللامركزية الادارية بشكل غير محدود لكل من منطقتي الشمال والجنوب فقط دون حل مشكلة العاصمة بروكسل، ونتيجة لذلك "ازدادت حدة الخلافات السياسية اذ تاثر الراي العام بها بشكل كبير ووصلت ذروتها عام ١٩٨٩ عندما حدثت اعمال عنف وشغب في بلجيكا كادت تهدد وحدة واستقرار البلاد"(٢٢)، من هنا بدأ المشرع البلجيكي يفكر جديا في ايجاد حلول جذرية لكل المشاكل التي عصفت بالمملكة طوال الأعوام السابقة من اجل اعادة الاستقرار والوحدة لبلجيكا شعبا وحكومة، وهكذا يتضح لنا ان طبيعة التكوين الاجتماعي في بلجيكا والذي تميز بانعدام التجانس القومي واللغوي والثقافي قد اثر كثيرا على طبيعة التكوين السياسي فيها رغم كل الاصلاحات التي اعتمدتها ضمن اطار الديمقراطية التوافقية واشاعة اللامركزية الادارية لكنها لم تفلح في تحقيق الاستقرار والوحدة الوطنية المنشودة، ولذلك سعى صناع القرار في بلجيكا الى اعتماد اجراءات جديدة ومختلفة انطلاقا من تجاربهم السابقة لتحويل المسار السياسي فيها بشكل يستوعب ذلك التنوع والتعدد الذي امتاز به شعب المملكة، فماهي هذه الاجراءات وكيف تم تطبيقها لتحقيق تلك الاهداف هذه

التساؤلات سيتم الاجابة عنها في المبحث التالي.

المبحث الثالث: تحول المسار السياسي في بلجيكا نحو الفدرالية

اولا:- الدستور الفيدرالي عام ١٩٩٣

ذكرنا فيما سبق ان بلجيكا قد عرفت ثلاثة دساتير منذ استقلالها وحتى اعلان دستورها الفيدرالي وهو المعمول به حاليا، غير ان اصدار هذا الدستور لم يتم تشريعه بالسهولة التي يظنها بعض بل صدر نتيجة لترسيخ تجربة اللامركزية الادارية بين اقاليم المملكة، وقد استمرت هذه التجربة التي وضعها وطبقها صناع القرار البلجيكي مدة ثلاثة عشر سنة وفق اطار الديمقراطية التوافقية، فأنتهاج الاخيرة يمثل الحل الافضل حسب نظر صانع القرار البلجيكي فعلى الرغم من انها لم تلغي حدة الصراعات الداخلية الا انها استطاعت الى حد ما من تخفيفها وبالتالي حالت دون تقسيم البلاد ووحدتها الوطنية، وهكذا كان دستور عام ١٩٩٣ هو ثمرة تلك التجربة وقد يتبادر الى الذهن تساؤل مهم وهو لماذا لم يختار الشعب البلجيكي قرارا بالانفصال وتقسيم البلاد على غرار الكثير من الدول مثل تشيكسلوفاكيا، وبهذا الشأن يمكننا القول ان بلجيكا حكومة وشعبا قد ادركوا مدى خطورة تبني خيار الانفصال وتقسيم البلاد فهو ينطوي على الكثير من السلبيات والتي تفوق الى حد كبير ايجابياتها، كما ان هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية والتي شجعت على عدم تبني ذلك الخيار، فعلى الصعيد الداخلي مثلا نجد ان مسألة تقسيم البلاد ستؤدي الى الاضرار بعملية تنظيم وتوزيع الثروة الاقتصادية والتجارية فالموقع الجغرافي لبلجيكا يعد من اهم المواقع المؤثرة والمهمة في التجارة العالمية(٢٣)، فهي من اكبر وانجح دول العالم المسيطرة على حركتي الاستيراد والتصدير في العالم اذ ان ثلثي تجارتها تتم مع دول السوق الاوروبية المشتركة، وهكذا فأن اي قرار بالانفصال او تقسيم للبلاد سوف يؤدي الى زعزعة موقعها ومكانتها الاقتصادية والتجارية في اوروبا والعالم على السواء، وايضا سيحرمها من مكانتها السياسية والاقتصادية في الاتحاد الاوربي فضلا عن تضاؤل حجم المساعدات التي تحصل

عليها بلجيكا منه، اما على الصعيد الخارجي نجد ان المتغيرات الحاصلة على صعيد السياسية الدولية والاقليمية كان لها الاثر البالغ في نبذ بلجيكا لمثل ذلك الخيار، ولعل ابرزها هو انهيار جدار برلين وتوحيد شطري المانيا ضمن اطار اتحادي فيدرالي وايضا انهيار الانظمة الشيوعية بعد زوال الاتحاد السوفيتي سابقا وتبني وانتشار الديمقراطية في جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا واوروبا الشرقية...الخ، ونتيجة لذلك فضل البلجيك انتهاج طريق الاصلاحات الداخلية والديمقراطية التوافقية بديلا عن تقسيم البلاد وهذا الطريق هو الذي نقل دولتهم فيما بعد من نظام الادارة المركزية والدولة البسيطة الى نظام اللامركزية والدولة المركبة في ظل اتحاد فدرالي، وبعد ان وجد المشرع البلجيكي انها لاتتعارض ابدا مع مبدأ الوحدة الوطنية، كما انها الوحيدة القادرة على استيعاب ذلك التنوع والتعدد القومي واللغوي لديها، وستضمن تامين افضل شكل من اشكال ممارسة الديمقراطية والحرية السياسية والاجتماعية وهذا الامر تم التأكيد عليه بموجب مواد الدستور الفيدرالي" فقد نصت المادة الاولى من الدستور ان بلجيكا دولة فيدرالية مكونة من جماعات اثنية ومناطق جغرافية، اما المادة الثانية فنصت على انها تضم ثلاث جماعات اثنية هي الهولندية والفرنسية والجرمانية، في حين نصت المادة الثالثة على انها تضم ثلاث مناطق هي منطقة الفلامنك والوالون وبروكسل، اما المادة الرابعة فقد اشارت ان بلجيكا تضم اربع مناطق لغوية هي الهولندية والفرنسية والالمانية ومنطقة بروكسل ثنائية اللغة"(٢٤)، كما اعتمد مبدأ التصويت الاجباري في الانتخابات وفرض غرامة مالية على غير المشاركين فبموجب الدستور الفيدرالي "عد الانتخاب جزء من الواجبات الوطنية الاساسية لاي مواطن بلجيكي، كما تم تعديل النظام الانتخابي بما يخدم مصالح الاحزاب الصغيرة والمرأة البلجيكية"(٢٥)، ومنذ صدور هذا الدستور وحتى عام(٢٠٠٥) تم اجراء اكثر من خمسة عشر تعديلا بموجب الية تعديل خاصة بالدستور الفيدرالي، تم تحديدها بموجب المادتين (١٩٥-١٩٦)، وهذا التعديل هو من

اختصاص البرلمان الفيدرالي فقط، والغرض منها هو مواكبة التطورات الداخلية التي تشهدها المملكة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي وبشكل يخدم امال وتطلعات كل مكونات شعب المملكة.

ثانيا:- طبيعة التنظيم السياسي البلجيكي في ظل الفيدرالية

بعد صدور الدستور الفيدرالي البلجيكي والذي اصبح نافذا منذ عام ١٩٩٤ بشكل رسمي اصبح طبيعة التنظيم السياسي في بلجيكا مختلف تماما عما كان عليه في الدساتير السابقة، فهي بقيت محافظة على تبنيها لمبدأ فصل السلطات الثلاث الا ان الية تنظيم وتوزيع اختصاصات هذه السلطات قد تغيرت تماما ويمكن تحديد هذه التغيرات بالاتي:-

١- السلطة التشريعية: يمثل البرلمان الفيدرالي البلجيكي العمود الفقري للسلطة التشريعية في الاتحاد الفيدرالي للمملكة ويتكون البرلمان من مجلسين هما (مجلس النواب) إذ بموجب الدستور الجديد" تم خفض عدد اعضاء هذا المجلس من (٢١٢) عضوا الى (١٥٠) عضوا بموجب المادة (٦٣) إذ يتساوى عدد المقاعدفي كل منطقة انتخابية مع عدد الاعضاء من سكانها"(٢٦)، وتشمل قاسما فيدراليا متعدد يتم الحصول عليه عن طريق قسمة عدد سكان المملكة على (١٥٠) وترجع بقية المقاعد الى المناطق الانتخابية التي يكون فيها الزيادة الاكبر في عدد السكان غير الممثلين ، اما المادة (٦٤) فقد قلصت عمر سن المرشح من خمسة وعشرين عاما الى واحد وعشرين(٢٧)، في حين حددت المادة (٦٥) مدة عضوية المجلس بأربع سنوات فقط، اما (مجلس الشيوخ) فقد تم ايضا تخفيض عدد اعضاءه بموجب المادة (٦٧) من (١٨١) عضوا الى (٧١) عضوا ويتم انتخابهم من قبل المجتمعات الانتخابية و بالشكل التالي" خمسة وعشرون منهم ينتخبون من قبل المجتمع الهولندي وخمسة عشر من قبل المجتمع الفرنسي وعشرة من قبل المجتمع الفلامنكي وعضو واحد للمجتمع الناطق بالالمانية وستة اشخاص يشترك في انتخابهم شيوخ المجتمع الهولندي والمجلس الفلامنكي والاربع اشخاص يشترك بأنتخابهم كل من شيوخ المجتمع

الفرنسي والمجلس الفرنسي" (٢٨)، ويبدو ان المشرع البلجيكي قد وضع مثل هكذا تقسيم لانتخاب مجلس الشيوخ كوسيلة لمنع تدهور طبيعة العلاقات بين المكونات القومية المختلفة التي يتكون منها الشعب البلجيكي، وهكذا يتم زجهم نحو ممارسة التعدد في اطار التنوع في سبيل الحفاظ على وحدة البلاد، ونلاحظ ايضا ان المشرع البلجيكي عبر اتباعه اسلوب المحاصصة في انتخابات مجلس الشيوخ " قد منح الفلامنك واحد واربعين مقعدا في هذا المجلس باعتبارهم القومية الاولى والاكثرية من حيث عدد السكان اما الوالون فتم منحهم تسعة وعشرون مقعدا لانهم يشكلون القومية الثانية في البلاد في حين منح الالمان مقعد واحد لانهم يشكلون فقط واحد بالمئة من السكان" (٢٩)، كما تم ايضا خفض عمر المرشح لعضوية هذا المجلس من اربعين عاما الى واحد وعشرين عاما، ونجد ان المشرع البلجيكي قد خلق نوع من الموازنة بين كلا المجلسين فيما يتعلق بالصلاحيات المنوطة به، لكنه منح لمجلس النواب مركزا اعلى من مجلس الشيوخ "من حيث طبيعة الاختصاص الذي يمارسه على اساس ان مجلس النواب هو من يمثل كل شرائح المجتمع البلجيكي ولهذا السبب نجد ان عدد مجلس النواب يفوق مجلس الشيوخ" (٣٠)، اما آلية انعقاد البرلمان بدورته الاعتيادية وبشكل علني والتي حددتها المادة(٤٤) والتي تبدأ بيوم الثلاثاء الثاني من شهر اكتوبر من كل سنة ويمكن ان تعقد جلسات البرلمان قبل ذلك بدعوة رسمية من الملك سواء كانت الدعوة عادية ام طارئة (٣١)، و قد حددت المادة (٣٦) صلاحيات البرلمان الفيدرالي وبموجبها نجد ان من يمارس السلطة التشريعية هم كل من مجلس النواب والشيوخ الملك ، " لكن هناك اختصاصات معينة يشترك بها الملك مع مجلس النواب دون مجلس الشيوخ مثل القوانين المتعلقة بمسؤليات وزراء الملك الجزائية والمدنية وميزانية وحسابات الدولة ووضع حصص الجيش وقوانين التجنس وذلك طبقا للمادة (٧٤)"(٣٢)، اما الصلاحيات التي يمارسها الجميع وبشكل مشترك فيمكن تقسيمها الى نوعين الاول على مستوى الدولة الفيدرالية وتشمل " المراجعة

الدستورية واعلانها وتعديل الدستور وتشريع القوانين وحق نقض الفيتو عليها وايضا اصدار وتشريع القوانين المتعلقة بمجلس الدولة والمصادقة على الاتفاقيات الدولية واصدار القوانين الخاصة بتنظيم وتشكيل المحاكم واجراء التحقيق وتوجيه الاستفسارات للوزراء وفق الماده سته وخمسين"(٣٣)، الثاني وهو على مستوى المجالس الاثنية والمجتمعات اللغوية وتشمل " تحديد استخدام اللغة المعنية في المؤسسات الرسمية والمحاكم وتحديد الاقاليم التابعة للجماعات القومية وايضا تعريف شكل وطبيعة القضايا الثقافية مركزيا وتحديد اسس التعاون بين الجماعات الاثنية الثلاث وقسمة اعضاء مجلس النواب والشيوخ الى مجموعتين لغويتين وتحديد وتثبيت مواعيد انتخابات المجالس الاثنية...الخ"(٣٤)، اما انتخابات البرلمان الفيدرالي فانها تجرى كل اربع سنوات وكان اخرها قد اجري عام ٢٠٠٧ اما الانتخابات المقبلة فستكون عام ٢٠١١ .

٢- السلطة التنفيذية:- ان من يمارس هذه السلطة هم الملك والوزارة وذلك حسب الدساتير الاربعة في بلجيكا الا ان الملك يسود ولايحكم فالوزارة هي فعليا من تضع القرارات الحكومية، وعلى الرغم من ذلك فأن الملك يتمتع ببعض الصلاحيات التي يمكنه ان يمارسها على مستوى السلطة التنفيذية وابرزها "تسمية مرشح رئاسة الوزارة الاتحادية وقبول استقالتها وحق العفو العام او تخفيض العقوبة التي يصدرها القضاة ومنح الالقاب النبيلة دون منح صلاحيات لها و اصدار الاوامر العسكرية وتعيين الافراد وكبار الموظفيين في المناصب الادارية والشؤون الخارجية" (٣٥)، اما الوزارة والتي تشكل مجلس الوزراء البلجيكي فتضم خمسة عشر وزيرا عدا رئيس مجلس الوزراء، وهم يجسدون تطبيق الديمقراطية التوافقية عبر تقسيم السلطة التنفيذية بشكل متساو فالوزارة تنقسم "بين سبع وزراء من الوالون وثمان من الفلامنك، ويشترط على من يتولى منصب الوزير ان يكون مواطنا بلجيكيا وحاملا لجنسيتها ولايحق لاي من افراد العائلة المالكة تولي اية مناصب وزارية"(٣٦)، وطبقا للدستور الفيدرالي فأن الوزارة مسؤولة امام

مجلس النواب حصرا فيما يخص اعمالها وعدم منح الثقة لها، اما صلاحيات الوزارة فأنها تختص بتسيير شؤون السياسية العامة والخارجية وشؤون الامن والدفاع والاقتصاد والضمان الاجتماعي والاخير يعد من ابرز واهم الاعمال التي تقوم بها الحكومة فبلجيكا من اهم دول الرفاه الاجتماعي في اوروبا، ويقصد بدول الرفاه الاجتماعي " هو طبيعة القرارات والممارسات التي من خلالها توفر الحكومة لجميع مواطنيها الحد الادنى من اوجه الضمان التي تمنحهم كامل حقوقهم الانسانية كتوفير المسكن والتعليم المجاني والعناية الطبية والضمانة الاقتصادية في زمن الشيخوخة والحماية من البطالة او فقدان الوظيفة" (٣٧).

٣- السلطة القضائية:- تعد المملكة البلجيكية من الدول التي لاتاخذ بنظام الرقابة على دستورية القوانين وبموجب هذا المبدا لايحق للسلطة القضائية فيها حق تقدير دستورية القوانين من عدمها، "بمعنى يحق لها تفسير القوانين الاعتيادية وتطبيقها وليس لها الحق في تفسير الدستور لان القضاء لايضيف اي شيء للقوانين وانما يطبقه قفط لان القضاء البلجيكي لايوجد فيه محكمة دستورية تقوم بمهمة الرقابة كما في بعض الدول الأوروبية الأخرى"(٣٨)، ونجد إن اعتماد بلجيكا لمبدأ عدم الرقابة الدستورية هو بسبب تأثرها بالنظام القضائي الفرنسي الذي اعتمد هذا المبدأ منذ عام ١٧٩١والذي عده المشرع الفرنسي التطبيق الحقيقي لمبدأ فصل السلطات وبقي هذا الأمر متبعا حتى الآن وطبقا لدستورها الحالي لعام ١٩٥٨، ونتيجة لتأثر المملكة بالنموذج الفرنسي فقد طبقت عدم الأخذ بهذا المبدأ في دساتيرها الأربعة ونجد أن الجهة الوحيدة والمختصة بأمر الرقابة الدستورية على القوانين هي السلطة التشريعية والتي من خلالها "يتم اختيار لجنة دائمة تسمى اللجنة الدستورية وهذه يقع على عاتقها عملية دراسة وتفسير القوانين ومطابقة مدى موافقتها للدستور قبل إقرارها ونفاذها ويطلق على هذه العملية بالرقابة السابقة على القوانين" (٣٩)، إذن الرقابة على دستورية القوانين في بلجيكا هي رقابة سياسية وليست قانونية وهذه الرقابة تعد من صميم

اختصاص السلطة التشريعية حصرا، لكن بموجب الدستور الفيدرالي في المملكة تم إجراء بعض التعديلات فيما يخص دور السلطة القضائية بهذا الشأن إذ أعطي للمحكمة العليا " صلاحية تقدير الصلاحيات الدستورية على جميع المستويات في السلطة سواء المحلية أو الإقليمية أو الفيدرالية كما يحق لها إعطاء رأيها القانوني بخصوص التشريعات الرئيسية والتي يطالب بتفسيرها مجلس الدولة والجهة المخولة بهذه الصلاحية هي هيئة التحكيم الخاصة بالمحكمة العليا"(٤٠)، وفي مايخص مسالة تعيين القضاة والمسؤلين في السلطة القضائية نجد إن هذا الأمر يكون من صميم اختصاص الملك بالاشتراك مع مجلس النواب والشيوخ، ويتم بطريقتين الأول يحق للملك تعيين " قضاة الصلح والاستئناف ورؤساء محاكم العدل العليا ونوابهم عبر قائمتين تقدم الأولى عن طريق تلك المحاكم أما الثانية فتكون عن طريق المجالس الإقليمية وإقليم العاصمة بروكسل"(٤١)، أما الثانية والتي تشمل تعيين قضاة محكمة التمييز فنجد" إن هذه المحكمة تقدم قائمة بأسماء المرشحين وأيضا مجلس النواب والشيوخ يقدم قائمة أخرى بأسماء المرشحين لهذه المحكمة ويتم عرضها على الملك ليختار من سوف يتولى المنصب"(٤٢)، وتكون مدة تعيين القضاة مفتوحة إي مدى الحياة وجميع جلسات المحاكم تكون علنية وتجرى باسم الملك وهنالك حالات استثنائية تجرى فيها بشكل سري والمتعلقة بالقضايا السياسية والأمنية، وتكون عملية إطلاق الأحكام في هذه المحاكم عن طريق التصويت بالإجماع إما فيما يخص القضايا الجناية فيتم اعتماد مبدأ المحلفين كما في الولايات المتحدة الأمريكية، والملك هو الشخص الوحيد المخول بإقالة أو إعفاء القضاة والموظفين الإداريين في السلطة القضائية(٤٣)، وبموجب الدستور الفيدرالي البلجيكي تم تقسيم السلطة القضائية وصلاحياتها وكالآتي:-

١- محكمة الاستئناف العليا وتقوم بمهمة محاسبة وإصدار الإحكام عل وزراء الدولة الفيدرالية وأعضاء الحكومات الاجتماعية الثلاث وأعضاء الحكومات الإقليمية

٢- مجلس القضاء الأعلى ويضم كلا المجتمعين الفلمنكي والفرنسي ويتساوى عدد الأعضاء فيه وأيضا أعضاء النيابة العامة التابعة له ويتم انتخابهم عن طريق مجلس الشيوخ لان الأخير يعتمد المحاصصة والتوافق مابين كلا المجتمعين ويتم التصويت بأغلبية ثلثي الأصوات(٤٤).

٣- محاكم الاستئناف والموزعة على الأقاليم البلجيكية وهي خمس محاكم رئيسية محكمة العاصمة بروكسل والغنت و ليبج وانتورب ومونس(٤٥)، وكل واحدة منها تحكم مناطق محددة وتختص بالبت في مختلف القضايا المدنية والجزائية.

٤- المحاكم الخاصة بالقضايا العسكرية و التجارية والمهنية وتباشر صلاحياتها على مستوى الدولة الفيدرالية والمحلية ككل إذ تم تحديد آلياتها ونطاق عملها بموجب المادة (١٥٧) من الدستور.

إذن عبر إتباع بلجيكا لنهج اللامركزية والديمقراطية التوافقية استطاعت تحويل مسارها نحو الفيدرالية، والذي وجدت من خلاله انه الحل الأمثل لاحتواء الأزمة القومية واللغوية لديها والتي أثرت على طبيعة الحياة السياسية والاجتماعية في المملكة لسنوات طويلة، فبموجب الدستور الفيدرالي حدثت عملية تغيير كبيرة على شكل وطبيعة التنظيم السياسي فيها عما كان عليه في السابق، والذي بات يتكون من حكومة مركزية ومجلس برلماني فيدرالي يضم إلى جانبه مجموعتان لغويتان تمثلان المجتمعات الناطقة باللغة الهولندية والفرنسية، وأيضا وجود ثلاث مجالس إقليمية للجماعات القومية وتضم ثلاث حكومات محلية تابعة لها وعشر مجالس للمحافظات تتبعها عشر إدارات حكومية، وبناء على طبيعة وشكل هذا النظام تم تقسيم صلاحيات الحكم وتوزيع اختصاصاتها مابين الحكومة المركزية والإقليمية وبالشكل الآتي:-

١- تختص الحكومة المركزية الاتحادية بإدارة شؤون الدفاع والعلاقات الخارجية وإقرار الموازنة ووضع السياسية الاقتصادية للدولة والضمان الاجتماعي، وفي هذه المسائل نجد إن صلاحيات المركز هي أوسع وأعلى من صلاحيات الأقاليم(٤٦).

٢- تختص الحكومة الإقليمية بإدارة أمور التنمية الاقتصادية ضمن حدود نطاقها الجغرافي وتنظيم أمور التعليم والثقافة والتوجه الديني والصحة والمواصلات والشؤون الخدمية، وهذه المسائل جميعا تكون من صميم اختصاص الحكومات الإقليمية وتكون صلاحياتها في اختيار كيفية تنظيمها وإدارتها بشكل أوسع من الحكومة المركزية.

أما مسالة الضرائب وتنظيمها فتكون عملية إدارتها بشكل مشترك بين كلا الطرفين ووفق آليات تم تحديدها بموجب الدستور الفيدرالي والأخير أعطى صلاحيات للحكومة الإقليمية تفوق المركز فيما يخص هذا الموضوع(٤٧).

الخاتمة:-

إن ظاهرة ظهور الفيدرالية في العالم قد ارتبطت أساسا بمبادئ الدفاع عن حقوق الأقليات والاثنيات الدينية والقومية، ويوجد في العالم اليوم حوالي خمسة وعشرون دولة فيدرالية تختلف من حيث نشأتها وطبيعة شكلها وتنظيمها، ورغم نجاح هذا النظام في العديد من الدول المتقدمة إلا إننا توصلنا إلى عدة استنتاجات في ضوء بحثنا وهي:-

١-إن الفيدرالية ليست بالضرورة من أكثر الأنظمة الديمقراطية فهناك العديد من الأنظمة المركزية إلا أنها أكثر تطبيقا للديمقراطية في العالم مثل السويد، في حين هناك دول فيدرالية عدة لكنها ليست ديمقراطية أبدا كالاتحاد السوفيتي سابقا والهند، ومع ذلك فبإمكان النظام الفيدرالي ترسيخ وتطبيق اكبر قدر من الديمقراطية من النظام المركزي، خاصة في الدول التي تعاني الكثير من الأزمات الداخلية نتيجة للتنوع والتعدد القومي والديني واللغوي والثقافي وحتى الجغرافي الذي تتميز به مجتمعاتها.

٢-إن الفيدرالية قد تم تطبيقها بشكل مختلف من دولة إلى أخرى ورغم هذا الاختلاف إلا أنها تشترك في الكثير من العناصر، كعدالة التمثيل السياسي وحق تقرير المصير وترسيخ الديمقراطية والتعايش السلمي بين المجتمعات المختلفة في إطار الدولة الواحدة والتوزيع العادل للموارد والثروات الاقتصادية والوظائف الحكومية.

٣- إن تبني الفيدرالية كنظام سياسي يجب إن يتم بشكل يتلاءم مع طبيعة

وواقع كل مجتمع ودولة، إذ انه من غير الممكن اعتماد تجارب الآخرين وتطبيقها كنموذج في دولة ما أملا في نجاحها وتحقيق نتائج مطابقة لتلك التجارب، والتجربة البلجيكية قد أثبتت العكس من ذلك تماما فعلى الرغم من تأثرها واقتباسها لتجارب فيدرالية سابقة لدول أخرى، لكنها استطاعت وعبر تطبيقها من تحقيق نتائج أفضل بكثير من تجارب تلك الدول، فاستفادتها من تلك التجارب إضافة إلى تجربتها الخاصة في الحكم اللامركزي مهد لها الطريق لتحقيق ذلك النجاح، خاصة بعد إن وفرت تجربتها الفيدرالية هذه قدر كبير من العدالة الاجتماعية وأحدثت توازن سياسي فريد من نوعه لضمان وديمومة التعايش السلمي بين جميع مكونات شعب المملكة.

٤-إن اعتماد بلجيكا لنهج الحكم اللامركزي وأسلوب الديمقراطية التوافقية والذي أسهم فيما بعد إلى نقل مسارها السياسي من المركزية إلى الفيدرالية، وبموجب الأخيرة نجد إن المجتمعات القومية واللغوية الثلاث قد تنازلت عن بعض حقوقهم وسلطاتهم وسيادتهم إلى الحكومة المركزية، وبالنتيجة سيشترك الجميع في إدارة وحكم البلاد كلا حسب موقعه ووظيفته التي حددها الدستور، وهذه العملية أشبه ما تكون بفكرة العقد الاجتماعي التي تحدث عنها كل من لوك وروسو سابقا، لكن هذه المرة تم صياغتها بطريقة معاصرة لتتلاءم مع الواقع الاجتماعي والسياسي لبلجيكا، وعليه يمكن القول إن الفيدرالية استطاعت من لعب دور كبير في تحقيق الوحدة والاستقرار السياسي والاجتماعي فيها، بعد إن تمكنت إلى حد كبير من احتواء الأزمة القومية واللغوية والتي لطالما هددت استقرارها ووحدتها الوطنية مرات عدة.

المصادر والهوامش:-

- اوليفيه دوهاميل وايف ميني، المعجم الدستوري، ترجمة منصور القاضي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٦،ص١٤٩.
- رونالد ل. واتس الانظمة الفيدرالية، منتدى الاتحادات الفيدرالية، اوتاوا، كندا، ط١، ٢٠٠٦، ص٩ .
- المصدر السابق، ص١٠ .
- اولفيه دوهاميل وايف ميني، مصدر سبق ذكره، ص١٥١ .
- اسراء علاء الدين نوري، مساهمة النظم الادارية في صنع السياسات العامة دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٥، ص١٥١
- يوسف حجيم الطائي واخرون، ابحاث حول الفيدرالية، مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية، بغداد، العراق، ط١، ٢٠٠٧، ص١٦٥
- اسراء علاء الدين نوري، مساهمة النظم الادارية، مصدر سبق ذكره، ص١٥٢
- رونالد ل.واتس، الانظمة الفيدرالية، مصدر سبق ذكره، ص٧
- المصدر السابق، ص٣
- يوسف حجيم الطائي واخرون، ابحاث حول الفيدرالية، مصدر سبق ذكره، ص١٦٦
- رونالد ل.واتس، الانظمة الفيدرالية، مصدر سبق ذكره، ص١٠
- يوسف حجيم الطائي واخرون، ابحاث حول الفيدرالية، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧
- مملكة بلجيكا، بحث منشور على موقع وكبيديا الموسوعة الحرة، الشبكة العالمية للانترنيت، ٢١نوفمبر ٢٠١٠، www.wikipedia.org
- جورج اندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، ترجمة منتدى الانظمة الفيدرالية، اونتاريو، كندا، ط١، ٢٠٠٧، ص٧
- حوار عالمي حول الفيدرالية، تحرير راؤول بليندنباخر، ترجمة منتدى الاتحادات الفيدرالية، ج١،اونتاريو، كندا،ط١، ٢٠٠٧،ص١١
- رونالدل.واتس، الانظمة الفيدرالية، مصدر سبق ذكره، ص٣٩
- قحطان احمد سليمان، الوجيز في العلوم السياسية، مطابع الصريمي ، عمان،ط٢٠٠٣،١، ص١٢٠
- المصدر السابق، ص١٢١- ١٢٢
- جلال يحيى، التاريخ الاوروبي الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،ط١، ٢٠٠٢،ص ٢٦٢

- رونالدل.واتس، الانظمة الفيدرالية، مصدرسبق ذكره،ص ٤٠
- جلال يحيى، التاريخ الاوروبي، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٤
- لقاء مكي، الفيدرالية بين العراق والعالم رؤية مقارنة، بحث منشور على موقع الجزيرة الشبكة العالمية للانترنيت، ٢٠٠٥، www.aljazeera.net
- قحطان احمد سليمان، الوجيز في العلوم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣
- مملكة بلجيكا ، مصدر سبق ذكره، www.wikipedia.org
- انظر الدستور الفيدرالي البلجيكي لعام ١٩٩٣، ص٢٢-٢٦
- المصدر السابق، ص٣٠
- رونالدل.واتس، الانظمة الفيدرالية، مصدرسبق ذكره،ص ٤٠
- انظر بهذا الشان الدستور الفيدرالي البلجيكي لعام ١٩٩٣، مصدر سبق ذكره، ص٣٣
- قحطان احمد سليمان، الوجيز في العلوم السياسية، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩
- رونالدل.واتس، الانظمة الفيدرالية، مصدرسبق ذكره،ص١١٩-١٢٠
- جورج اندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، مصدر سبق ذكره، ص٢٤
- راجع الدستور الفيدرالي البلجيكي، مصدر سبق ذكره، ص٣٥
- المصدر السابق، ص٣٦- ٣٧
- جورج اندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، مصدر سبق ذكره، ص٥٩
- انظر الدستور الفيدرالي البلجيكي لعام ١٩٩٣، ص٤٢
- جلال يحيى، التاريخ الاوروبي، مصدر سبق ذكره، ص١٦٥
- مملكة بلجيكا ، مصدر سبق ذكره، www.wikipedia.org
- اولفيه دوهاميل وايف ميني، مصدر سبق ذكره، ص١٤٣ .
- جورج اندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، مصدر سبق ذكره، ص٥٦
- جلال يحيى، التاريخ الاوروبي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٤
- جورج اندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، مصدر سبق ذكره، ص٥٧
- راجع الدستور الفيدرالي البلجيكي، مصدر سبق ذكره، ص٨٨
- المصدر السابق، ص٨٩
- انظر المواد(٤٠- ٤٧- ١٥٣) المصدر السابق، ص ٩٠-٩٦
- علي الشمري، الفيدرالية، بحث منشور على موقع مجلة النبا، العدد٥٩، الشبكة العالمية للأنترنيت، اكتوبر ٢٠١، www.alnnabaa.org
- جورج اندرسون، مقدمة عن الفيدرالية، مصدر سبق ذكره، ص٢٢
- رونالدل.واتس، الانظمة الفيدرالية، مصدرسبق ذكره،ص٥٦-٥٧